الجمعية العلمية السعودية
للدراسات الفكرية المعاصرة

الاتجاه العقلي وعلوم الحديث

جدلية المنهج والتأسيس

د. خالد أبا الخيل

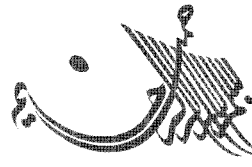

أصل هذا الكتاب أطروحة علمية نال بها المؤلف درجة الدكتوراه في السُّنة وعلومها
من قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك سعود بتقدير ممتاز

الاتجاه العقلي وعلوم الحديث
جدلية المنهج والتأسيس
د. خالد أبا الخيل

© حقوق الطبع والنشر محفوظة
الطبعة الأولى

الجمعية العلمية السعودية
للدراسات الفكرية المعاصرة
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة القصيم
+966163220292
+966163220292
fekreh@gmail.com
@fekreh
fekreh@gmail.com
gameat.fkr@gmail.com
+966532951179
fekreh.org.sa

تصميم الغلاف والإشراف الفني:

دار وجوه للنشر والتوزيع
Wojooh Publishing & Distribution House
www.wojoooh.com
المملكة العربية السعودية – الرياض
للتواصل: ٠٠٩٦٦ ١١٤٥٦٢٤١٠+
facebook.com /Wojoooh

ح/ الجمعية العلمية السعودية للدراسات الفكرية المعاصرة ١٤٣٥هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابا الخيل، خالد عبدالعزيز
الاتجاه العقلي وعلوم الحديث: جدلية المنهج والتأسيس / خالد
عبدالعزيز ابا الخيل .– الرياض، ١٤٣٥هـ
٦٥٣ص ، ..سم
ردمك: ٤-٣-٩٠٥٣٩-٦٠٣-٩٧٨
١ – علوم الحديث ٢ – السنة النبوية ٣-الحديث – دفع مطاعن أ. العنوان
ديوي ٣٣٠ ١٤٣٥/٢٧٩٣
رقم الإيداع: ١٤٣٥/٢٧٩٣
ردمك: ٤-٣-٩٠٥٣٩-٦٠٣-٩٧٨

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، **وبعد:**

فإنَّ المنهج النقد الحديثي يُعَدُّ من أبرز المناهج النقدية المتقدمة التي تفرَّد بها المحدثون عن غيرهم، ووضعوا قواعده وأسسه. ولهذا كان هذا العلم أدق منهج نقدي سبق إليه المسلمون[1]، بل إن كثيراً من فلاسفة الغرب، مثل ريتشارد سيمون وأسبينوزا ورينان تعلموا نقد النصوص من علم الحديث كما يصرحون بذلك[2]، وهو العلم الذي أسس قواعده ووضع أصوله نقاد الحديث وعلماؤه.

لكن ظهرت في العصور المتأخرة بعض الكتابات التي تدعو إلى التخلص مما يسمونه ركام الماضي، والانقلاب عليه، وهي تنزع في حِجاجها إلى العقل المحض، ومن هذه الكتابات ما يدعو إليه بعضهم من التفلت من قواعد المحدثين والتحرر من ضوابطها، فغاية ما هنالك أنها عندهم من أقوال الرجال، وعليه فلا يجوز وصفها بقواعد علوم الحديث، بل يقال: آراء رجال الحديث، «ولا نقول مصطلح الحديث، ولكن نقول: نظريات قبول الأحاديث؛ لأنه ليس علماً يعتمد على منهج؛ كعلم التاريخ والمنطق واللغة»[3]، وأن هذه الضوابط غير الدقيقة ـ كما يقولون ـ هي الباب الذي ولجت منه بعض الأحاديث المناقضة للقرآن، والمخالفة للحقائق اليقينية القطعية، بل وذهب بعضهم إلى وصف إمكانات المحدثين وقدرتهم على تمييز الصحيح من

(١) ينظر: مقدمة كتاب: مصطلح التاريخ، لأسد رستم، بل صرح في كتابه بأنه لو أن مؤرخي أوروبا في العصور الحديثة اطلعوا على مصنفات الأئمة المحدثين لما تأخروا في تأسيس علم المثودولوجية حتى أواخر القرن الماضي. ينظر: ص: ١٢.

(٢) ينظر: مقدمة حسن حنفي لكتاب: إعادة تقييم الحديث، لقاسم أحمد، ص: ١٢.

(٣) تبصير الأمة بحقيقة السُّنَّة، لإسماعيل منصور، نقلاً عن كتاب: نحو فقه جديد، لجمال البنا ٢/ ٥٤.

الضعيف بالمحدودة، وأن العلماء اليوم أقدر على التمييز والغربلة بحكم ما لديهم من إمكانيات لم تكن متاحة لأسلافهم[1].

على أن ثمة تحولاً لافتاً في ظاهرة نقد السُّنَّة في هذا العصر، وهو ما يظهر من ناحيتين:

الأولى: أن الهجوم على السُّنَّة بعد أن كان يتوجه ـ سابقاً ـ إلى نقض حجَّيتها ومناقشة مكانتها الشرعية من بين أدلة التشريع، تحول في السنوات المتأخرة إلى محاولة تفكيك بنائها من الداخل ونقض قواعدها.

والشبه الموجهة نحو السُّنَّة ـ وإن كانت ترجع إلى أصول معروفة ـ قد تشكَّلت اليوم بصور مختلفة عن سابقتها.

الثانية: أن هناك تحولاً ظاهراً في اختيار شريحة المستهدفين، فبعد أن كانت الشبهة ـ في السابق ـ عبارة عن قناعات شخصية يكتبها الكاتب لجمهور القراء، أصبحت اليوم تُكتب بشكل دقيق لتستهدف طلاب العلم والدارسين في علوم الشريعة، حتى ذهب بعضهم إلى التفتيش في تراث المحدثين، وتوظيف بعض القواعد والآراء، وفصلها عن سياقاتها؛ خدمة للمشروع الذي يحمله[2].

ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يبشر به د. نصر حامد أبو زيد من قيام عمل علمي جماعي لنقد السُّنَّة سماه: «السُّنَّة: النص الشارح»، وهو يعتمد في ذلك على دراسة المرويات دراسة نقدية تاريخية، «وذلك يكون بتحديد شخصية الراوي الذي يمثل نقطة التقاء مشتركة في كل الأسانيد الخاصة برواية حديث بعينه، أو واقعة بذاتها، أو قول مسند إلى النبي ﷺ، وتتبع مرويات كل راوٍ على حدة، وتفحّص طبيعة مرويات هذا الراوي، ومن ثم يتمّ تفكيك سلاسل الإسناد بهذه الطريقة حتى يمكن الوصول إلى تمييز الروايات المنحولة من الروايات الأصلية»[3].

---

(١) ينظر: نحو فقه جديد، لجمال البنا ٢/ ٥٤.

(٢) فمثلاً يذكر يحيى محمد في كتابه: مشكلة الحديث، ص: ٩٢، عند مسألة تنامي الحديث وكثرته قضية مهمة، هي أن تعويل العلماء على الأحاديث الحجازية دون غيرها يقتضي الشك بغيرها، وهذه الشبهة تبدو للناظر من أول وهلة أنها فعلاً تستدعي التوقف ـ على أقل الأحوال ـ في الأحاديث الحجازية لكن حينما تقرأ سياقات هذا الرأي عند المحدثين ستبدو لك المسألة أخف بكثير مما كان في الصورة الذهنية، بل وربما لا تكاد تتوقف عندها.

(٣) الخطاب والتأويل، لنصر حامد أبو زيد، ص: ٢٦٥. في هذا السياق ذكر محمد أركون في لقاء معه بقناة العربية بتاريخ ١٨/ ١/ ١٤٢٩هـ أنه صدر كتاب بعنوان: موسوعة في الحديث. لباحث هولندي، وقد وصفه بأنه عمل ثمين، حيث قام بدراسة جميع الكتب الستة من ناحية الإسناد والمتن، على طريقة أهل الحديث، كما أنه طبق المنهج التاريخي عليها في تحقيق النصوص.

ولكثرة أمثال هذه المواقف؛ فإن الحاجة ملحة لجمعها ومناقشتها ومقارنتها بموقف المحدثين والموازنة بينها.

يتميز منهج المحدثين ـ في التعامل مع قضايا السُّنَّة النبوية ـ بميزتين رئيستين:

أولاهما: التوازن والاعتدال؛ وذلك لأنه منهج يقوم على الاستقراء والتتبع، وهو من ثَم منهج واقعي لا يمكن فصله عن أسبابه ومؤثراته.

ثانيتهما: الاطراد، فهو منهج مطرد، لا يمكن لمنصف أن يرميه بالتناقض، أو الانتقائية، أو نحو ذلك من الأوصاف.

وبتدقيق النظر في مقالات خصوم السُّنَّة النبوية في القرون المتأخرة يظهر أنها لا تخرج عن **المسارين التاليين:**

المسار الأول: وهو المسار الذي يمكن توصيفه بأنه منهج أجنبي عن السُّنَّة يأتي من خارج قواعدها وضوابطها المعتبرة، ويحاول إسقاطها من أصلها، فهو يلغي حجيتها ابتداء، وينازع في كونها ـ أصلاً ـ مصدراً من مصادر التشريع، ويلجأ إلى بلوغ مراده بأساليب شتى وطرائق مختلفة؛ كتأويل الآيات التي تضع السُّنَّة في مقام الاحتجاج، وصرفها عن ظاهرها[1]، أو معارضة الأحاديث بالقرآن[2].

وبعضهم يقف موقف المتشكك من ثبوت السُّنَّة كلها، ويرى أن وجود ثلاث مجموعات من الأحاديث تمثل الاتجاه السُّنِّي والاتجاه الشيعي والاتجاه الخارجي، وكل طائفة تدعي صحة ما عندها، يرسخ قيمة هذه الشكوك، وأن السُّنَّة ـ رغم كل الجهود التي تبذل لدراستها وإثبات صحتها ووجودها ـ ما زالت بحاجة ماسة للبحث والتفحص العلمي، وإخضاعها للنقد التاريخي[3].

وأحدهم يرى أن السُّنَّة يجب أن تخضع للتغيير والتطوير؛ لأنها في الحقيقة عبارة عن تدابير سياسية وتنظيمية مارسها الرسول ﷺ والأئمة[4].

المسار الثاني: ويمكن توصيفه بأنه نقد من الداخل، فهو يتوجه بخطابه إلى مسائل علوم الحديث، ونقض قواعد المحدثين، ومنهجهم في قبول الأخبار، وقواعدهم التي يحتكمون إليها، وعلى وجه العموم فهو يتجه بالنقد إلى تناول أهم مسائل علوم

---

(١) كما فعله نصر حامد أبو زيد في: الشافعي وتأسيس الأيدلوجية الوسطية، ولؤي صافي في: إعمال العقل، ص:١٣٣. ومحمد شحرور في: نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، ص:٦٢ وغيرهم.

(٢) وممن سلك هذا المسلك جمال البنا في كثير من مؤلفاته، وبالأخص في كتابيه: الأصلان العظيمان و«نحو فقه جديد» ج: ٢.

(٣) كما ينادي به محمد أركون في كتابه: الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد، ترجمة هاشم صالح، ص:١٠٢.

(٤) ينظر: تحرير العقل الإسلامي، لقاسم شعيب، ص:١٤٣.

الحديث، كما أنه يستعمل ـ في بعض الأحيان ـ طرائق المحدثين ويذكر أقوالهم، ويستند إلى المتشابه منها، ويستعمل مصطلحاتهم، ويوظف بعض الأقوال والقواعد في معارضة أصول منهج المحدثين وقواعده، وهو ـ من هذه الزاوية ـ أخفى وأدق مسلكاً من النقد الأول[1].

ولأن المسلك الأول قد كثرت فيه الدراسات التي تناولت كشف هذه الطرائق والأساليب، فإن المسلك الثاني ـ وهو النقد الداخلي للسُّنَّة بطريقة عقلية تقفز على الواقع الحديثي وتتجاهله، بحاجة ماسة لدراسته وبيان مواطن الخلل فيه، وحيث إني لم أجد من جمع هذه الاعتراضات والمنازعات المتعلقة بعلوم الحديث، في بحث علمي، ودراسة مستقلة خاصة، جاءت هذه الدراسة التي أرجو أن تضيف شيئاً في هذا الباب؛ من خلال رصد مظاهر هذه المشكلة المنهجية العلمية، والرد عليها رداً علمياً ومنهجياً مفصلاً.

حدود الدراسة:

يمكن إيضاح ذلك بالقول: إن كل ما خالف منهج المحدثين مخالفة منهجية تتعلق بمنهج النقد الحديثي فهو داخل في هذه الدراسة، سواء كان يعتمد في مخالفته على العقل، أو على آراء شاذة تنتمي إلى هذا الاتجاه العقلي، ويخرج بهذا القيد كل المواقف التي تناقش مسألة ثبوت السُّنَّة وحجيتها.

وهنا أشير إلى أنني في البحث عن موقف الاتجاه العقلي تعاملت مع أربعة أنواع من المصادر:

الأولى: مؤلفات مستقلة تتناول مسائل علوم الحديث على وجه الخصوص؛ ككتاب: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي، لمحمد حمزة، وكتاب: مشكلة الحديث، ليحيى محمد، وكتاب: جناية قبيلة «حدثنا»، لجمال البنا، وإعادة تقييم الحديث، لقاسم أحمد، وغيرها.

الثانية: مؤلفات تتناول الموقف من السُّنَّة من جهة التشريع والاحتجاج، ويأتي في أثنائها الحديث عن قواعد المحدثين، ومسائل علوم الحديث؛ ككتاب: السُّنَّة بين

(١) وممن سلك ذلك إبراهيم فوزي في: تدوين السُّنَّة، وقاسم أحمد في: إعادة تقييم الحديث، ومحمد حمزة في: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي، وحمادي ذويب في: السُّنَّة بين الأصول والتاريخ، ويحيى محمد في: مشكلة الحديث، وعبد الرزاق عيد في: سدنة هياكل الوهم، وعبد الجواد ياسين في: السلطة في الإسلام، وجمال البنا في: نحو فقه جديد، وجناية قبيلة «حدثنا»، والأصلان العظيمان، والعودة إلى القرآن، وغيرها، ونيازي عز الدين في: دين السلطان، ودين الرحمٰن، وعبد المجيد الشرفي في: التراث والحداثة، وتحديث الفكر الإسلامي، ومحمد الشرفي في: الحرية في الإسلام، وابن قرناس في: سُنَّة الأولين.

قال رسول الله ﷺ فإن سقط اثنان فهو المعضل، وقد يطلق القدماء المرسل على ما سقط منه رجل مطلقاً[1].

ومرسل الصحابي هو: الحديث الذي يرويه الصحابي عن رسول الله ﷺ ولم يسمعه منه[2].

التدليس: التدليس نوعان:

أحدهما: تدليس الإسناد، وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمع منه، موهِماً أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، موهِماً أنه قد لقيه وسمعه منه.

الثاني: تدليس الشيوخ، وهو: أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه أو يكنيه أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به[3].

العدالة: ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة. والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة. والمرجع في تحديد المروءة إلى العرف[4].

الضبط: الضبط قسمان: ضبط صدر، وهو أن يثبت الراوي ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء. وضبط كتاب، وهو أن يصون كتابه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه[5].

إجراءات الدراسة:

تقوم الدراسة على جملة من الإجراءات لضبط مسارها، وهي تتمثل فيما يأتي:

١ ـ استقراء المادة العلمية في كتب أصحاب هذا الاتجاه في الفترة الزمنية المشار إليها في حدود البحث.

٢ ـ رصد مواقف الاتجاه العقلي المعاصر تجاه علوم الحديث، ثم إثباتها في بداية عرض الإشكال.

٣ ـ في بداية عرض الإشكالات ـ التي يوردها أصحاب هذا الاتجاه ـ أضع عناوين جزئية، أصوغ فيها معنى الإشكال في عبارة مختصرة ما أمكن.

٤ ـ أذكر من أقوال أصحاب الاتجاه العقلي أوضحها في التصريح بآرائهم، دون مراعاة للترتيب الزمني، وفي أكثر الأحيان أختصر هذه الأقوال، مركِّزاً على

---

(١) ينظر: النكت على ابن الصلاح، لابن حجر ١/ ٤٤٩، وهذا التعريف نسبه ابن حجر إلى ابن دقيق العيد.

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح، ص: ٣١.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص: ٤٢.

(٤) ينظر: فتح المغيث، للسخاوي ١/ ٢٩٠. وقد وقع في رسم المروءة اختلاف، وينظر في هذا: توجيه النظر، للجزائري ١/ ٩٤.

(٥) ينظر: توضيح الأفكار، للصنعاني ١/ ٨.

الأصول والتاريخ، لحمادي ذويب، وكتاب: سُنَّة الأولين، لابن قرناس، وكتاب: دين السلطان، لنيازي عز الدين، وغيرها.

الثالثة: مؤلفات بعض الحداثيين العرب التي تدعو إلى تحديث الفكر الإسلامي على وجه العموم، ويأتي الكلام في أثنائها عن بعض مسائل علوم الحديث ومناهج المحدثين، مثل مؤلفات: عبد المجيد الشرفي، ومحمد الشرفي في كتابه «الحرية في الإسلام»، وعبد الرزاق عيد في «سدنة هياكل الوهم»، والمراكشي في «التراث العربي والحداثة»، وغيرها.

الرابعة: بعض المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، وقد حاولت جاهداً الاطلاع على كل ما كتب في هذه المواقع ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وقد استفدت منها بالحصول على كتب ومؤلفات بعض أصحاب هذا الاتجاه التي لم أجدها مطبوعة؛ ككتاب «أَكْثَرَ أبو هريرة»، لمصطفى بوهندي، وكتاب: دراسات في الحديث والمحدثين، لهاشم معروف الحسني، وغيرهما.

وأشير هنا إلى أن هذه الدراسة تتناول موقف الاتجاه العقلي من مسائل علوم الحديث دون غيرها، ولأن الدراسة مقتصرة على موقف هذا الاتجاه، فقد جاءت خطة البحث مقسّمة على بعض مسائل علوم الحديث دون بعضها الآخر.

وقد اقتصرت في المدة الزمنية للدراسة على ما ظهر من الدراسات بين عام (١٤٠٠هـ) حتى تاريخ كتابة هذا البحث؛ لأنه لا توجد ـ حسب اطلاعي ـ دراسة علمية تهتم برصد ونقد موقف الاتجاه العقلي المعاصر في موقفه من علوم الحديث في هذه الفترة وهي مرحلة ظهر فيها الكثير من الإشكالات والمواقف. ومن أبرز ذلك التحول الظاهر في موقف الاتجاه العقلي من السُّنَّة، في هذه الفترة تقريباً، من نقد حجية السُّنَّة؛ كدليل من أدلة التشريع إلى نقد قواعد المحدثين، ومنهجهم في قبول الأخبار وردها.

التعريف بأبرز المصطلحات الواردة في الدراسة:

الاتجاه العقلي المعاصر:

أولاً: الاتجاه: وهو في الاصطلاح: «مجموعة من المبادئ والأفكار المحددة التي يربطها إطار نظري، وتهدف إلى غاية بعينها»[1]. وثمة تعريف آخر هو أن الاتجاه:

(١) اتجاهات التجديد في التفسير، لمحمد شريف، ص:٦٨.

«مجموعة مبادئ وآراء متصلة ومنسقة لفكر أو مدرسة، ومنه المذاهب الفقهية والأدبية والعلمية والفلسفية»[١].

ثانياً: العقلي: نسبة إلى العقل[٢]، والعقلانية الفكرية الحديثة هي التي تؤمن بكفاية العقل واستقلال مرجعيته، واستبعاد الوحي من دائرة البحث العلمي[٣].

ونعني بالاتجاه العقلي هنا المنهج الذي يعتمد أصحابه فيه على العقل اعتماداً مطلقاً عند التعامل مع النصوص، وفي تقرير القواعد الشرعية أو نفيها.

ثالثاً: المعاصر: الأصل اللغوي للكلمة: العصر هو الدهر[٤]، والمعاصر هو الزمن الذي نعيشه، يقال: عاصر فلاناً؛ أي: عاش في عصره[٥].

وقد حددتُ المعاصرة في هذه الدراسة من سنة ١٤٠٠ ـ حتى ١٤٢٩هـ، وهو تاريخ كتابة هذه الدراسة.

السُّنَّة النبوية: تطلق ـ عند أكثر العلماء ـ على ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، وبعضهم يجعلها مرادفة للحديث[٦].

علوم الحديث: علم بقوانين يُعرف بها أحوال السند والمتن، من صحة وحسن وضعف، ورفع ووقف، وقطع وعلو ونزول، وكيفية التحمل والأداء وصفات الرجال وما أشبه ذلك[٧].

الإسناد: سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن[٨].

المرسل: المشهور فيه أنه ما سقط من منتهاه من بعد التابعي، بأن يقول التابعي:

---

(١) المعجم الفلسفي، لمجمع اللغة، ص: ١٧٤.

(٢) أصل العقل مصدر عقلت البعير بالعقال أعقله عقلاً، والعِقال: حبل يُثنَى به يد البعير إلى ركبتيه فيشد به، ومنه سمي عقلُ الإنسان ـ وهو الذي به فارق جميع الحيوان ـ عقلاً؛ لأنه يعقله؛ أي: يمنعه من التورط في الهَلَكة. (ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري ٣/ ٨٠).

(٣) ينظر بحث بعنوان: تيارات العقلانية والتنوير في الفكر العربي، للدكتور علي محافظة، ص: ٢٢٥، ضمن كتاب: حصيلة العقلانية والتنوير في الفكر العربي المعاصر، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. وينظر: كتاب: أولية العقل، لعادل ظاهر، ص: ١٨، ومذاهب فكرية معاصرة، لمحمود مرزوعة، ص: ٢٥٩.

(٤) وهو كل مدة محدودة تحتوي على أمم تنقرض بانقراضهم. والمعاصرة مصدر: عاصرت فلاناً معاصرة وعِصاراً؛ أي: كنت أنا وهو في عصر واحد، أو أدركت عصره. ينظر: تاج العروس مادة (عصر).

(٥) ينظر: المعجم الوسيط، لإبراهيم أنيس وآخرين ٢/ ٦٠٤.

(٦) ينظر: توجيه النظر، للجزائري ١/ ٧٩٢.

(٧) ينظر: المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٨) ينظر: فتح المغيث، للسخاوي ١/ ١٦.

إبراز الفكرة التي يسعى الإشكال إلى إثباتها، وأشير في الحاشية إلى عامة من ذكر ذلك الإشكال.

٥ - عند عرض أقوال أصحاب هذا الاتجاه، لا أذكر أسماءهم في صلب العمل، وإنما أذكرها في الحاشية؛ لأن المقصود في هذا البحث التركيز على مناقشة الأفكار دون الأشخاص.

٦ - بعد ذلك أبدأ في مناقشة الإشكالات العقلية التي يوردها أصحاب هذا الاتجاه، موضِّحاً في الوقت ذاته موقف المحدثين من المسائل المتعلقة بتلك الإشكالات.

٧ - عند نقد موقف الاتجاه العقلي أركز على كشف الأخطاء المنهجية والعلمية التي وقع فيها أصحابه ومنظروه، مستخدماً ما يقتضيه الحال من مناهج الرد العلمي؛ كالرد العقلي والمنطقي. وفي كثير من الأحيان تكون فكرة الإشكال قائمة على مثال محدد، فتتجه المناقشة إلى المثال، إما من ناحية ثبوته أو من ناحية دلالته.

٨ - في ختام المناقشة أسجل أهم الملاحظات التي ظهرت لي بعد عرض الإشكال ومناقشته، غالباً.

خطة الدراسة

تشتمل الدراسة على مقدمة، وتمهيد، وثمانية فصول، وخاتمة.

الفصل الأول: وجوه الإشكال في الرواية.

الفصل الثاني: مشكلات الإسناد.

الفصل الثالث: الجرح والتعديل: مشكلات في المنهج والتأسيس.

الفصل الرابع: العدالة والضبط: إشكالات في المنهج والتأسيس.

الفصل الخامس: جدليات الحديث الضعيف.

الفصل السادس: الإرسال والتدليس.

الفصل السابع: الصحيحان: استشكالات علمية.

الفصل الثامن: الإشكاليات المنهجية في الصحيحين.

الخاتمة.

الفهارس.

أخيراً: أتقدم بعد شكر الله ﷻ بشكر مشرف هذا العمل الأستاذ الدكتور خالد بن منصور الدريس، الذي كان يلهمني ويعلمني، فله مني الشكر والدعاء، كما أشكر كل أصدقاء «إرفاق» الذين يحفزوني - من غير ملل - على إخراج هذا العمل وراجعوه ورقة ورقة، فلهم مني كل الحب والتقدير. كما أشكر جمعية «فكر» على تبنيها طباعة هذه الدراسة، وأخص بالشكر رئيس مجلس الإدارة وأعضاء فريق العمل فيها: الزملاء: د. ياسر اليحيى، و: أ. ماهر الشبل، ولكل العاملين فيها.

التمهيد

وفيه المسائل التالية:

أولاً: حجية السُّنَّة النبوية.

ثانياً: تعريف الاتجاه العقلي.

ثالثاً: تعريف علوم الحديث.

أولاً: حجية السُّنَّة النبوية

سيكون الحديث عن حجية السُّنَّة من خلال تحرير مفهوم السُّنَّة من جهة اللغة والاصطلاح، ثم معنى حجية السُّنَّة، ثم ذكر الأدلة على حجية السُّنَّة.

١ ـ مفهوم السُّنَّة:

السُّنَّة في اللغة: السيرة والطريقة. قال ابن فارس: «[سن]: السين، والنون، أصل واحد مطرد، وهو جريان الشيء، واطراده في سهولة، والأصل قولهم: سننت الماء على وجهي، أسنه سنّاً، إذا أرسلته إرسالاً»[(١)].

وذكر الفخر الرازي في تفسيره ثلاثة اشتقاقات لمعنى «السُّنَّة»:

أولها: أنها من سنَّ الماء يسنه إذا والى صبه، والسنُّ الصب للماء، والعرب تسمي الطريق المستقيمة بالمصبوبة.

والثاني: من قولهم: «سننت النصل»، فهو مسنون، إذا حددته على المسن، وما ينسب إلى النبي ﷺ يسمى سُنَّة على معنى أنه مسنون.

والثالث: من قولهم: «سن الإبل» إذا أحسن رعيها، والفعل الذي داوم عليه النبي ﷺ سمي سُنَّة، بمعنى: أنه أحسن ﷺ رعايته وإدامته[(٢)].

والسُّنَّة: السيرة، وسُنَّة رسول الله ﷺ سيرته، فالسُّنَّة هي الطريقة، محمودة كانت أو مذمومة[(٣)]، وقال ابن الأثير: «وقد تكرر في الحديث ذكر السُّنَّة، وما تصرف منها، والأصل فيها الطريقة والسيرة. وفي الحديث: «**لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ**»[(٤)]؛ أي: طريقتهم»[(٥)].

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٦٠.

(٢) تفسير الرازي ٣/ ٥٤.

(٣) ينظر: لسان العرب، لابن منظور ١٣/ ٢٢٠.

(٤) أخرجه البخاري ٦/ ٢٦٦٩ ح٦٨٨٩، ومسلم ٦/ ٢٦٦٩ ح٦٨٨٩.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ١٠٢٢.

وفي الاصطلاح: هي ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، وبعضهم يجعلها مرادفة للحديث[1].

٢ ـ معنى حجية السُّنَّة:

جاءت شريعة الإسلام ـ دون شك ـ من ربِّ العالمين، وعلى هذا فلا يجوز لأحد كائناً مَنْ كان أن يشرع أمراً من أمور الشريعة لم يأذن به الله، وقد عاتب الله تعالى كفار مكة فقال: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]. وأرسل سبحانه رسوله ﷺ ليبلغ الناس حكم ربهم، والسُّنَّة هي من بلاغه، وعليه فإن معنى كون السُّنَّة حجة؛ يعني: التسليم بأنها دليل صحيح على حكم الله تعالى[2]، فإذا وصل إلينا الحكم بواسطة السُّنَّة فيجب التسليم به والامتثال له.

٣ ـ الأدلة على حجية السُّنَّة:

تحدث القرآن الكريم عن حجية السُّنَّة النبوية والأمر باتباعها من عدة نواحٍ، منها:

أ ـ الأمر بالإيمان بالنبي ﷺ:

تكرر في القرآن الكريم الأمر بالإيمان بالنبي ﷺ، فقال ـ سبحانه ـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧٠]، وقال في آية أخرى: ﴿...فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقال ـ سبحانه ـ: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا﴾ [التغابن: ٨]، وقال ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ [الحجرات: ١٥].

وغير ذلك من الآيات التي قُرِن فيها الأمر بطاعة الله، مع طاعة رسوله ﷺ وإن من أعظم مقتضيات الإيمان بالله تعالى اتباع رسوله ﷺ في أقواله وأفعاله، ولا سبيل لهذا الاتباع إلا بالإيمان بسُنَّته إيماناً مطلقاً، ولا يكون هذا الإيمان إلا بالاستجابة التامة لأمره ونهيه ومتابعته في أقواله وأفعاله، فدل هذا على أن من لم يؤمن بسُنَّته فإن إيمانه بالنبي ﷺ ناقص لم يكتمل.

قال الإمام الشوكاني: «إنَّ ثبوت حجِّية السُّنَّة المطهرة، واستقلالها بتشريع الأحكام، ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظّ له في الإسلام»[3].

ويعلق الإمام ابن القيم على قوله ـ سبحانه ـ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ

---

(١) ينظر: توجيه النظر، للجزائري، ١/ ٣٧.

(٢) ينظر: حجية السُّنَّة، لعبد الغني، عبد الخالق، ص: ٢٤٣.

(٣) إرشاد الفحول، ص: ٢٩.

وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النور: ٦٢]؛ فيقول: «فإذا جعل من لوازم الإيمان: أنهم لا يذهبون مذهباً ـ إذا كانوا معه ـ إلا باستئذانه فأولى أن يكون من لوازمه: ألا يذهبوا إلى قول ولا مذهب علمي إلا بعد استئذانه. وإذنه يعرف بدلالة ما جاء به على أنه أَذِن فيه»[1].

ب ـ الأمر بطاعته:

جاء الأمر بطاعة النبي ﷺ في كثير من آي القرآن الكريم، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [آل عمران: ٣٢]، ومنه قوله: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [آل عمران: ١٣٢]»، وقوله: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا﴾ [المائدة: ٩٢]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنفال: ٢٠].

وغير ذلك من الآيات، والطاعة في هذه الآيات طاعة مطلقة، وهذا يدل من جهة على وجوب استقبال كل ما جاء به بالانقياد التام، ومن جهة أخرى يدل على استقلال أمره ﷺ بالحجة، ولا يُشترط في ذلك عرض ما جاء به على القرآن؛ لأن كليهما ـ أعني: القرآن والسُّنَّة ـ وحي من ربِّ العالمين.

ومما يؤكد هذا المعنى قوله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٥٩]، «فأمر تعالى بطاعته وطاعة رسوله، وأعاد الفعل إعلاماً بأن طاعة الرسول تجب استقلالاً من غير عرض ما أمر به على الكتاب، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقاً، سواء كان ما أمر به في الكتاب، أو لم يكن فيه، فإنه أوتي الكتاب ومثله معه، ولم يأمر بطاعة أولي الأمر استقلالاً، بل حذف الفعل، وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول؛ إيذاناً بأنهم إنما يطاعون تبعاً لطاعة الرسول، فمن أمر منهم بطاعة الرسول وجبت طاعته، ومن أمر بخلاف ما جاء به الرسول فلا سمع له ولا طاعة، كما صح عنه ﷺ أنه قال: «**إنما الطَّاعَةُ في المعروف**»[2]، وقال في ولاة

---

(١) إعلام الموقعين ١/ ٥٨.

(٢) قطعة من حديث السرية الذين بعثهم النبي ﷺ وأمَّر عليهم رجلاً من الأنصار، وأمرهم أن يطيعوه، فغضب عليهم، وقال: أليس قد أمر النبي ﷺ أن تطيعوني؟ قالوا: بلى، قال: قد عزمت عليكم لما جمعتم حطباً، وأوقدتم ناراً، ثم دخلتم فيها، فجمعوا حطباً فأوقدوا، فلما همّوا بالدخول، قام ينظر بعضهم إلى بعض، قال بعضهم: إنما تبعنا النبي ﷺ فراراً من النار، أفندخلها؟ فبينما هم كذلك إذ خمدت النار، وسكن غضبه، فذكر للنبي ﷺ فقال: «**لو دخلوها ما خرجوا منها أبداً، إنما الطاعة في المعروف**». أخرجه البخاري ٦/ ٢٦١٢ ح٦٧٢٦، ومسلم ٦/ ١٥ ح٤٨٧١.

الأمور: «**من أمرَكُم مِنْهُم بِمَعْصِيةِ اللهِ فلا سَمْعَ لهُ ولا طَاعَة**»[1]، وقد أخبر ﷺ عن الذين أرادوا دخول النار لما أمرهم أميرهم بدخولها: «**أنهم لو دَخَلُوا لما خَرَجُوا منها**»[2]، مع أنهم إنما كانوا يدخلونها طاعة لأميرهم، وظنّاً أن ذلك واجب عليهم، ولكن لما قصروا في الاجتهاد، وبادروا إلى طاعة مَنْ أمر بمعصية الله، وحملوا عموم الأمر بالطاعة على ما لم يرده الآمر ﷺ وما قد عُلِم من دينه إرادة خلافه فقصّروا في الاجتهاد، وأقدموا على تعذيب أنفسهم وإهلاكها من غير تثبت وتبيّن، هل ذلك طاعة لله ورسوله أو لا؟ فما الظن بمن أطاع غيره في صريح مخالفة ما بعث اللهُ به رسولَه؟»[3].

ج ـ تقرير أن السُّنَّة وحي من الله ـ تعالى ـ:

وصف الله ﷻ نبيه ﷺ بأنه لا ينطق عن الهوى، وأن ما تكلم به هو من الوحي الموحى، فقال ـ سبحانه ـ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣، ٤]، وَنَفيُ النطق عن هوىً يقتضي نفيَ جنس ما يُنطَقُ به عن الاتصاف بالصدور عن هوى، سواء كان القرآن أو غيره، من الإرشاد النبوي بالتعليم والخطابة والموعظة والحكمة[4].

ونطقه ﷺ ثلاثة أقسام: **الأول**: أن ينطق بالقرآن، **والثاني**: أن ينطق بالسُّنَّة الموحاة إليه، التي أقرها الله تعالى على لسانه، **والثالث**: أن ينطق باجتهاد لا يريد به إلا المصلحة[5]. فدل هذا على أن السُّنَّة من عند الله ﷻ.

قال القرطبي: «وفيها ـ أي: الآية ـ أيضاً: دلالة على أن السُّنَّة كالوحي المنزل في العمل»[6].

د ـ اقتران السُّنَّة بالقرآن:

كان من دعاء إبراهيم عليه السلام، قوله الذي حكاه القرآن الكريم: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]، والكتاب هو

---

(١) أخرجه البخاري ٣/ ١٠٨٠ ح٢٧٩٦، ومسلم ٦/ ١٥ ح٤٨٦٩، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ولفظه كما عند مسلم: «**عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ**».

(٢) سبق تخريجه. تنظر: حاشية رقم (٢) من هذه السابقة.

(٣) إعلام الموقعين ١/ ٤٨.

(٤) ينظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور ٨/ ٤٦٨٥.

(٥) ينظر: تفسير القرآن الكريم: من الحجرات، ق، الذاريات، الطور، النجم، القمر، الرحمن، الواقعة، الحديد، لابن عثيمين، ص: ٢٠٦.

(٦) تفسير القرطبي ١٧/ ٨٥.

القرآن، والحكمة هي السُّنَّة. قال الشافعي ـ معلقاً على هذه الآية ـ: «فذكر الله الكتاب وهو القرآن، وذكر الحكمة، فسمعت مَن أرضى مِن أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سُنَّة رسول الله ﷺ، وهذا يشبه ما قال والله أعلم؛ لأن القرآن ذُكر، وأُتْبِعَتْه الحكمة، وذكر الله منَّته على الخلق بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يجز ـ والله أعلم ـ أن يقال الحكمة هنا إلا سُنَّة رسول الله ﷺ، وذلك أنها مقرونة بالكتاب، وأن الله افترض طاعة رسوله ﷺ وحتّم على الناس اتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقول فرض إلا لكتاب الله ـ تعالى ـ وسُنَّة رسوله ﷺ»[1].

هـ ـ توقف بيان القرآن على السُّنَّة:

جاء النص في الذكر الحكيم بأن من مهمة النبي ﷺ في الرسالة = بيان القرآن للناس، فقال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]؛ وهذا يعني: أن بيان هذا القرآن متوقف على بيان النبي ﷺ له؛ وعليه فإن الاستغناء عن السُّنَّة هو استغناء عن القرآن لا فكاك؛ لأن فهم معناه وبيان أحكامه ـ التي هي المقصودة من إنزاله ـ لا يكون إلا عن طريق السُّنَّة. قال ابن عبد البر: «البيان منه ﷺ على ضربين: بيان المجمل في الكتاب؛ كبيانه للصلوات الخمس في مواقيتها وسجودها وركوعها وسائر أحكامها، وكبيانه لمقدار الزكاة ووقتها، وما الذي يُؤخذ منه من الأموال، وبيانه لمناسك الحج... وبيان آخر، وهو زيادة على حكم الكتاب؛ كتحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها، وكتحريم الحُمُر الأهلية... وقد أمر ﷺ بطاعته واتِّباعه أمراً مطلقاً مجملاً لم يُقيَّد بشيء»[2].

---

(١) الرسالة، للشافعي، ص: ٧٨.

(٢) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر ٢/ ٣٢٩.